الأنباء
الثلاثاء 24 مايو 2016

«الإسكانية» تؤجل التصويت على تعديل قانون «السكنية» حول جواز المشاركة العينية بالأرض

قال مقرر اللجنة الإسكانية البرلمانية النائب سعود الحريجي: اجتمعت اللجنة بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل والمدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وناقشت التعديل المقدم من بعض النواب على المادة السادسة من قانون الرعاية السكنية والتي تنص قبل التعديل على عدم جواز الرهن او التملك العيني للشركات التي تؤسسها المؤسسة العامة للرعاية السكنية والمشاركة معها سواء شركات اجنبية او شركات بتوكيل محلي او غيرها.

واضاف الحريجي: ان التعديل المقدم ينص على جواز المشاركة العينية والمقصود بها الارض، وتابع: فإن كان المقصود الارض فإنه لاحترازات كثيرة لا يمكن القبول بهذا التعديل ولا الموافقة عليه خاصة ان يعرض الارض للرهن من قبل البنوك لتمويل المشاريع التي تزمع الشركات القيام بها.

وزاد الحريجي: فهذه هي النقطة الخلافية مع بعض الأمور الاخرى التي ناقشناها وأرجأنا التصويت عليها الى اجتماع مقبل.

الحويلة: توزيع المناطق الجديدة في «البلدي» لا يحقق العدالة والمساواة بين المرشحين

رأى النائب د.محمد الحويلة أن المقترح المقدم بشأن توزيع المناطق الجديدة على الخريطة الانتخابية للمجلس البلدي، لا يحقق العدالة والمساواة بين المرشحين، مؤكدا أنه لا يهدف لخدمة كل شرائح المجتمع.

وقال الحويلة في تصريح صحافي أمس إن الهدف من سن التشريعات واقرار تعديلات عليها هو تحقيق العدالة والمساواة بين جميع مكونات المجتمع وعدم التمييز بينها، لذا كان من الاولى عند وضع قانون جديد للبلدية ان يعالج فيه بقدر المستطاع عدم العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية.

وأضاف الحويلة: لما كانت هناك مناطق جديدة يجب ضمها إلى الخريطة الانتخابية فمن الواجب علينا كمشرعين وممثلين للشعب أن نعمل على تحقيق العدالة في هذه القضية ونحقق الهدف الرئيسي من تعديل القانون، وهو إضافة المناطق الجديدة لكن بشكل عادل من حيث توزيع المناطق وأعداد الناخبين، لذا قدمت اقتراحا بتعديل الجدول المرافق لقانون البلدية والخاص بتوزيع المناطق الجديدة على الدائرتين التاسعة والعاشرة بحيث تضم الدائرة التاسعة كلا من: (الأحمدي والظهر وابوحليفة وهدية والفنطاس والمهبولة وضاحية صباح السالم والعقيلة والرقة وضاحية علي صباح السالم ومينـاء عبد الله والزور والوفرة والفنيطيس والمسيلة والمسايل وابو الحصاينة وابو فطيرة والخيران وصباح الأحمد البحرية).

وتابع الحويلة: كما تضم الدائرة العاشرة كلا من: (القصور ومبارك الكبير والعدان والقرين وضاحية جابر العلي والمقوع والصباحية والمنقف والفحيحيل وضاحية فهد الأحمد ومدينة صباح الأحمد). وأكد الحويلة: ان هذه التوزيعة حسب المقترح الذي قدمناه إلى لجنة المرافق العامة، تحقق العدالة بين كل مكونات المجتمع وتمنح جميع المرشحين فرصا متساوية خاصة أن هناك فرقا كبيرا في عدد الاصوات بين الدائرتين التاسعة والعاشرة.

واختتم الحويلة تصريحة: إن المقترح المقدم من الاخوة النواب لتعديل القانون والذي لم يحز على الموافقة بالاجماع لم يراع التقسيم العادل ولا المساواة في عدد الناخبين أو عدد المناطق من حيث الكثافة السكانية في المناطق ولا كذلك البعد الجغرافي، حيث أصبح عدد الناخبين في الدائرة التاسعة 100 الف والدائرة العاشرة 30 الفا وهذا مالا يحقق العدل والمساواة المنشودتين، وهو ما دفعنا إلى تقديم تعديل على الجدول المرفق لقانون البلدية لتحقيق الهدف الرئيسي، وهو إضافة المناطق لكن بشكل عادل من حيث توزيع المناطق وأعداد الناخبين.

اختتمت أعمالها أمس بإصدار توصيات

ندوة «الأجهزة الرقابية»: أخذ التدابير الوقائية وتفعيل القوانين ووسائل الردع للحفاظ على المال العام

سلطان العبدان

واصلت ندوة دور الاجهزة الرقابية في حماية المال العام فعالياتها لليوم الثاني على التوالي من خلال تسليط الضوء على اداء بعض الاجهزة الرقابية ودورها في هذة القضية، حيث اوصت بمراجعة قوانين الأجهزة الرقابية وفك التشابك ان وجد والعمل على استعجال اقرار المشروع الخاص بقانون المناقصات العامة لما يتضمن من مواد تحتاج بعض المسائل التي لم يتناولها القانون الحالي الصادر منذ عام 1964 واخذ التدابير الوقائية والعلاجية والعمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية.

في البداية بينت ممثل الفتوى والتشريع المستشار رزان الشطي ان صدور قانون الفتوى والتشريع شرع بركائز دولة القانون والفتوى ترتب تمثيل الدولة وكافة الجهات العامة امام القضاء.

وقالت ان الفتوى والتشريع تنقسم الى قسمين: الأول المرسوم الأميري الذي نظم اختصاصاته، والثانية الاختصاصات التي صدرت فيما بعد. ونستطيع القول ان هناك اختصاصات رقابية مسبقة أبرزها مراجعة تعاقدات الدولة التي تشمل المناقصات العامة والعقود العامة وأوامر الشراء، شريطة ان تكون تجاوزت الـ 75 ألف دينار ومن اختصاصاتها مراجعة مشاريع القوانين قبل عرضها على مجلس الأمة وكذلك اللوائح والاتفاقيات وبحث مدى اتفاقها مع الدستور والقوانين.

واضافت ان هناك اختصاصات أخرى رقابية لاحقة أبرزها الرقابة على القرارات الإدارية الصادرة في تظلمات الموظفين العمومين والسلطة التقديرية في رفع الدعاوى القضائية من عدمه، وكذلك الدور في الدفاع عن الخزانة العامة للدولة وتمثيلها امام المحاكم وهيئات التحكيم محليا ودوليا، واكدت ان من اختصاصاتها الواردة في القوانين الأخرى في قانون المناقصات العامة التي نصت على ان تتألف لجنة المناقصات المركزية بوجود ممثل للفتوى والتشريع واشترطت حضور ممثل إدارة الفتوى والتشريع لصحة انعقاد اجتماعاتها.

وختمت: لا مناص من الاستقلالية التامة بالاضطلاع بالاختصاصات ويتمتع محامو الدولة بالخاصة اللازمة والضمانات المقررة للسلطة القضائية وذلك حتى تؤتي الرقابة المنوطة بالإدارة ثمارها وهي مسألة باتت مطلبا تشريعيا ملحا.

بدورها قالت ممثلة ديوان الخدمة المدنية حنان العمر ان كل مهنة لها اخلاقيات وهي مجموعة القواعد والاصول للمحافظة على المهنة املا في تحصين الرسالة المنشودة، والكويت رائدة في حماية المال العام وهي من الأوائل التي أنشأت أجهزة الرقابة في الوظائف العامة 1955 وبعد ذلك أصبحت الرقابة على الجهات الحكومية لاحقة بعد تعديل القانون وتم تعيين مراقبين لشؤون التوظيف إداريا وماليا وأصبحت إدارة بحد ذاتها من اجل أعمال الرقابة وسبل العلاج للمشاكل وابداء الرأي في مشروع الميزانية من الباب الأول وتزويد الديوان بشروط التوظيف ويؤدي ذلك الى التزام الجهات الحكومية التنظيمية مع الوكيل المساعد.

والوسائل التي تساعد في الرقابة هي تزويد المراقب بالقرارات والتأكيد على الجهات الحكومية التي طبق عليها مراقبة شؤون التوظيف بتسهيل مهماتهم لممارسة أعمالهم. ويتم تقديم تقارير نصف سنوية الى مجلس الوزراء من قبل ديوان الخدمة المدنية ويتم تطبيق هذا النظام على 48 جهة حكومية وبانتظار تطبيقه في باقي الجهات الحكومية.

ومن جانبه بين ممثل جهاز المراقبين الماليين بدر مشاري الحماد ان هناك دورا واضحا للسلطة التنفيذية التي تحقق الاستقرار المالي والاقتصادي يهدف الى تنفيذ خطة التنمية للدولة من خلال نظم إدارية متطورة ورقابية ايضا وذلك للشفافية في عملية صرف الميزانيات التي ترصد للمشاريع التنموية وما يصرف على الادوات الرقابية ليس بالأمور السلبية انما تصب في صالح الرقابة والشفافية ولدينا اكثر من جهة وجهاز معني في عملية الرقابة المالية، ولكن اختصاصاتها مختلفة والعمل بينها تكاملي، وأضاف أن ركائز العمل الرقابي اهمها التشريعات ذات الجودة العالية دون تداخل في أعمال الأجهزة الرقابية، والكوادر البشرية يجب ان تكون مؤهلة بشكل سليم، بالاضافة إلى أن ميكنة العمليات تساهم في سرعة الإنجاز وتقليل نسبة الفساد، ولدينا فرق متخصصة تتكون من 25 مراقب مالي تتابع أعمال الجهات. وزاد بقوله أن انشاء الجهاز المراقبين الماليين لم يكن وليد الصدفة، وانما له جذور تاريخية منذ الستينيات وذلك قبل ديوان المحاسبة حيث حث على دور الرقابة المالية والجهاز ذو استقلالية شاملة.

وبدوره قال مدير الشؤون القانونية في لجنة المناقصات المركزية فواز العدواني ان الجهات الرقابية اكثر المتضررين من تأجيل وتأخير المشاريع ولجنة المناقصات فنية اكثر منها مالية وهذه متطلبات دستورية وصدر قانون المناقصات سنة 1964مرتكزا على مبدأ المساواة وفتح المجال في التعامل مع المقاولين والجهات الحكومية وانتفت معاناة المقاولين وطريقة ترسيتها، ويجب تطبيق هذا القانون على العقود التي تزيد عن 5000 دينار، وبات هذا القانون هو المنظم، حيث تم تصنيف الشركات، وبعد هذا القانون لا يمكن ان تبرم عقود دون المرور بلجنة المناقصات بهدف الشافية والرقابة الفعلية على المال العام.

وقانون المناقصات حدد 90 يوما للمرونة من تاريخ العطاء حتى الترسية، وما يعيق هو عدم محاسبة الجهات الحكومية، ولكن تم تلافي ذلك في المشروع القانون الجديد الذي سيصوت عليه البرلمان قريبا.

ويتم الإعلان عن المناقصات والترسيات عبر وسائل الإعلام والموقع الالكتروني للجنة ويتم الاخذ باقل الأسعار وفقا للميزانية المقدرة للمشروع مع مطابقة المواصفات والشروط.

وبدوره بين ممثل جهاز متابعة الأداء الحكومي حمود الديحاني ان الجهاز يبدأ عملة بمتابعة تقارير ديوان المحاسبة والتعامل معها ومراجعة الميزانيات والخطوات والاطلاع على الملاحظات ونقوم بمخاطبة الجهات ودراسة الملاحظات وعمل دراسة شاملة من اجل اعداد التقرير النهائي لجهاز متابعة الأداء الحكومي، ونقوم بالاطلاع على ملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة وتبويبها وتصنيفها ووضع معايير لتلافيها مستقبلا ويتم تصنيف المخالفات على انها مواد دستورية أو قانونية أو مالية أو قرار مجلس الوزراء أو مخالفة قرارات ديوان الخدمة أو مخالفات مالية وإدارية ونقوم بمخاطبة الجهات الحكومية الواردة بشأنها ملاحظات في تقرير الديوان للتعرف على ردودهم.

وبين ان لكل جهة دراسة خاصة وحصر الملاحظات المتكررة والجديدة وحصر الملاحظات المالية والملاحظات المطلوب التحقيق بها لتساعد على اتخاذ القرار مع تلافي الملاحظات مستقبلا.

بدر الحماد خلال الندوة (ريليش كومار)

توصيات مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

1 ـ العمل على تفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة في الرقابة على المال العام من خلال حملات توعية بدور المواطن وما يكفله له القانون من الاطلاع على المعلومات.

2 ـ عقد لقاء سنوي بين الأجهزة الرقابية المختلفة لبيان أبرز الملاحظات المتكررة لكل جهاز وطرق علاجها والإعلان عنها في مؤتمر صحافي تكريسا للشفافية وطمأنة المجتمع على الجهد المبذول في حماية المال العام.

3 ـ دراسة الآليات المناسبة لتفعيل التنسيق بين الأجهزة الرقابية لتحقيق التكامل في حماية المال العام.

4 ـ أن تقوم الأجهزة الرقابية كل في حدود اختصاصاته بتقديم دراسة إلى الحكومة عن العقبات التي تحد من قيامها بدورها بشكل فاعل وتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة لمعالجة تلك العقبات سواء كانت قرارات وإجراءات خاصة أو متطلب تشريعي.

5 ـ أن تقدم الأجهزة الرقابية تصورا بشأن كيفية الحد من طول الدورة المستندية وتقليص مدة الإجراءات الرقابية بما يساهم في سرعة تنفيذ مشاريع التنمية.

6 ـ قيام الحكومة بالإيعاز إلى الجهات المعنية بدراسة توصيات الأجهزة الرقابية واتخاذ ما يلزم بشأنها لتفعيل دور تلك الأجهزة في حماية المال العام.

الخرينج يُشيد بوقف زيادة المدارس الخاصة

عبر نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج عن شكره وتقديره لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى على سرعة استجابته وحسن تعامله مع الشكاوى الكثيرة من المواطنين بشأن رفع المدارس الخاصة رسومها السنوية دون مبرر.

واشاد الخرينج بقرار الوزير د.العيسى بوقف اي زيادة على الرسوم الدراسية مطبقا بذلك الرقابة الحازمة ضد من يريد استغلال المواطن وابنائه. وطالب الخرينج الوزير د.العيسى بسرعة البت في موضوع الاكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا في مدينة الاسكندرية التي طال الامد بشأنها، خاصة اننا على ابواب عام جامعي جديد نريد ان يستفيد منه ابناؤنا الطلبة الكويتيون، خاصة اننا من المساهمين في ميزانية الأكاديمية ولا نستفيد منها بابتعاث طلبتنا اليها.

مبارك الخرينج

عاشور: إلغاء جميع عقود تأجير مؤسسات الدولة من مبانٍ ومنشآت خاصة

صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور باقتراح برغبة جاء كالتالي: نظرا لانخفاض ايرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول وتوجه الحكومة نحو تحسين الوضع الاقتصادي في البلد وللتقليل من المصروفات ونظرا للتكلفة العالية التي تتحملها الدولة، فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي: إلغاء جميع عقود تأجير مؤسسات الدولة والوزارات من مبان ومنشآت خاصة وإعادة الإدارات والهيئات الحكومية تلك إلى مباني الحكومة الأصلية أو استغلال المباني المملوكة لأملاك الدولة.

القضيبي: جسور بين كل منطقتين متلاصقتين

قدم النائب أحمد القضيبي اقتراحا برغبة جاء فيه: على الرغم من قيام وزارة الأشغال العامة بجهد كبير تشكر عليه بإنشاء شبكات عديدة من الجسور في الطرق السريعة لتخفيف كل مصادر الازدحام المروري تسهيلا لحركة الناس، وحركة المرور في الطريق، إلا أن تلك الجهود المشكورة تتطلب أيضا إنشاء جسور مرورية لتسهيل حركة المركبات بين المناطق المتلاصقة مع بعضها البعض كما هو معمول به الآن بشأن الجسر المروري بين منطقتي السرة والجابرية، بمعنى أن تبادر وزارة الأشغال العامة بإنشاء جسور داخلية بين كل المناطق القريبة من بعضها بدلا من أن يضطر الناس إلى السير في مركباتهم بالطرق السريعة للوصول إلى منطقة ملاصقة للمنطقة التي يسكنون فيها. لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: أقترح أن تقوم وزارة الأشغال العامة بإنشاء جسور مرورية داخلية بين كل منطقتين متلاصقتين أو قريبتين مع بعضهما البعض تسهيلا لحركة المرور بين هذه المناطق.

أحمد القضيبي

الكندري: رجال أمن لحماية المجمعات

قال النائب فيصل الكندري إنه سيقدم مع عدد من النواب قانونا لتخصيص رجال أمن لحماية أمن المجمعات التجارية وذلك حفاظا على أمن وسلامة المجتمع من بعض الشباب والمراهقين الذين انعدم لديهم الشعور بالمسؤولية، مشيرا الى أن رجال الداخلية يقومون بدورهم الكامل في حفظ أمن وسلامة المجتمع في كافة الأماكن ولكن هذا التشريع ينص على أن تخصص وزارة الداخلية دورة تدريبية متخصصة للتعامل مع مرتادي المجمعات التجارية والأماكن السياحية حماية للأسر والعائلات من رواد تلك الأماكن. وأضاف أن التشريع نص على عقوبات مالية وأحكام بالسجن لكل من يفتعل المشاجرات ويتسبب بها إضافة إلى كل من يحمل المواد الحادة والأسلحة البيضاء ويحملها داخل المجمعات التجارية.

فيصل الكندري

شركة الإستحواذ الدولية القابضة (ش.م.ك) مقفلة

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس ادارة شركة الإستحواذ الدولية القابضة (ش.م.ك) مقفلة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر انعقادها بتمام الساعة ١٢:٠٠ظهراً من يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٦/٦/١ وذلك في مقر مبنى مجمع الوزارات ، بمبنى وزارة التجارة والصناعة ، الدور الثالث ، غرفة رقم (٢٣٣٢) ، وذلك ل:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في ١٢/٣١ من سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والمصادقة عليه.

٢- سماع تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة من السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١ من سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والمصادقة عليه.

٣- مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١من سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والمصادقة عليه.

٤- الموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة.

٥- الموافقة على الاستقطاع للاحتياطات.

٦- اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم الإدارية والمالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١ من سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٧- الموافقة على انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاثة القادمه.

٨- الموافقة على تعيين او إعادة تعيين مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لإستلام دعوات الحضور

بمنطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - للإستفسار ١٨٤١١١١

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة النهام الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالله يوسف صالح النهام

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون